الظواهر النحويَّة
في كتاب (نيل المرام ودُرّ النظام)
لعبد السميع اليزديّ الحائريّ (ت بعد ١٢٦٠هـ)
دراسة تحليلية

The Grammatical Phenomena In
"Naylul Marām Wa Dur A- Niẓām"
Book By ʿAbdul Samīʿ Al- Yazdī Al- Ḥāʾirī
(D. 1260 .H.) An Analytical Study

أ. د. محمد نوري الموسوي

جامعة بابل/ كلية التربية للعلوم الإنسانيّة/ قسم اللغة العربية

م.م. حمزة حسن كاظم

المديرية العامة لتربية بابل

By:-

Prof. Dr. Muḥamad Nūrī Al- Mūsawī

University Of Babylon

College Of Education For Human Science/

Department Of Arabic.

Asst. Lect. Ḥamzah Ḥasan Kāẓim

General Directorate Of Education Of Babylon

السنة التاسعة/المجلد التاسع/العددان الثالث والرابع (٣٣-٣٤)
شهر جمادى الأولى ١٤٤٤هـ/كانون الأول ٢٠٢٢م

الملخَّص

تناول بحثنا الموسوم بـ(الظواهر النحوية في كتاب «نيل المرام ودُرِّ النظام» لعبد السميع اليزديّ الحائريّ (ت بعد ١٢٦٠هـ) دراسة تحليليّة) أهمّ الظواهر التي وردت في كتاب (نيل المرام ودُرّ النظام)؛ إذ عَرض الباحثان تعريفًا بالمصنِّف أوَّلا، فذكرا حياته، وشيوخه، وتلاميذه، ومؤلّفاته، ومنزلته العلميّة، ثم التعريف بالظاهرة النحويّة، وبيان تنوّعها، وهي محاولة للكشف عن شخصية اليزديّ العلمية في الكتاب (نيل المرام ودُرّ النظام)؛ إذ تعددت الظواهر النحويّة فيه، وهذا يكشف عن مدى اهتمامه بها، فقد أولاها الشيخ اليزديّ عناية كبيرة في دراسته النحوية، وحاول في كثير من مواضع كتابه أن يقرِّر أصول هذه الظواهر على مستوى الأحكام والتراكيب التطبيقية، ومن الظواهر التي كانت موضع عناية المصنِّف (الخلاف النحوي، والحذف والتقدير، والأصل والفرع، والشهرة، والتغليب، والتمثيل، والحد النحوي)؛ وبدأنا بمقدِّمة لكلٍّ منها، وأوضحنا المقصود بكلِّ ظاهرة من هذه الظواهر، ثمَّ فصّلنا القول فيها مع ذكر الشواهد التي تتناسب مع مقام كلٍّ منها، ثم كان الختام بذكر أهمّ ما توصّل إليه الباحثان من نتائج.

الكلمات المفتاحية: الظواهر النحوية، عبد السميع اليزدي الحائري، نيل المرام ودر النظام.

Abstract

This article sheds lights over the most important phenomena that reported in "Naylul Marām Wa Dur A- Niẓām" Book. So, the research article first showed the author's professors, compilations, students and his scientific status. In addition, there is a definition of the grammatical phenomena as well as a statement of its types. Furthermore, there is an attempt in this article to scientifically reveal the biography of the scholar Al- Yazdī via his book" Naylul Marām Wa Dur A- Niẓām" for the multiple grammatical phenomena in that book. This uncovers Al- Yazdī's care in his scholarly efforts, particularly in the syntax. In his book, Al- Yazdī tried for many times to reach to the fundaments of those grammatical phenomena on the level of the applied syntaxes. The best examples of the grammatical ones are:- grammatical deletion and appreciation; grammatical disagreement; the fundaments and sub fundaments; prevailing; commonness and performance. An introduction has been specified to each one of the abovementioned phenomena in addition to a clarification and a detailed explanation along with an example to each one have been made in this study. Moreover, this article has a conclusion for the main results of the study.

Key Words:- Grammatical phenomena; Naylul Marām Wa Dur A-Niẓām; ʿAbdul Samīʿ Al- Yazdī Al- Ḥāʾirī

السنة التاسعة/المجلد التاسع/العددان الثالث والرابع (٣٣-٣٤)
شهر جمادى الأولى ١٤٤٤هـ/كانون الأول ٢٠٢٢م

المقدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على خيرِ خلقهِ أجمعينَ، المبعوثِ رحمةً للعالمين، أبي القاسم محمد والهِ الطاهرين الغرّ الميامين.

أمَّا بعدُ:

فيحفل تاريخنا العربيّ العريق بأعلام مبرَّزين أسهموا في بناء صرح العلم، فوضعوا المصنَّفات في مختلف فنون المعرفة، ومن أولئك العلماء الذين كان لهم دورٌ رياديٌّ في خدمة لغة القرآن الكريم-لغتنا العربية-العالم الفاضل عبد السميع بن محمد علي اليزديّ الحائريّ[1] من أعلام القرن الثالث الهجري.

أولى الشيخ اليزديّ عناية كبيرة بالظواهر النحوية، إذ شكلت أهم معالم كتابه، ولا سيَّما ظاهرة التمثيل، إذا اتسمت بالجدة، وعدم التقيّد بالموروث القديم، ونحا فيها المصنف منحىً جديداً كشف عن قدرته العقلية، والعلمية في توجيه القواعد النحويّة، ويسعى الباحثان في بحثهما هذا للكشف عن تلك الظواهر النحوية والتعريف بها، وسبق ذلك تمهيدٌ للتعريف بالمصنّف، وذكر حياته، وشيوخه، وتلاميذه، وأهم مؤلَّفاته، ثم ختم البحث بطائفةٍ من النتائج.

التمهيد: نبذة من حياة المؤلِّف عبد السميع اليزديّ الحائريّ

ولد في إيران[٢]، ولا يُعَلم في أيَّ مدينة منها، ولكن المرجّح أنّه وُلِد في مدينة يزد؛ لأنّه يُنسَبُ إليها؛ فالعلماءُ غالباً ما ينتسبون إلى المكان الذي يُولَدون فيه.

وهو عالم، وفقيه، وأصولي، ومتمرِّس في شتّى فنون المعرفة، ولا سيما النحو والشعر؛ فقد ترك إرثاً كبيراً من الكتب العلميَّة في الأصول، والفقه، والنحو، وكان من العلماء المعاصرين لسيِّد العلماء السيّد حسين دلدار النقويّ الهندي[٣]، وغزارة علمه، وطول باعه في التأليف يدلاّن على كثرة أساتذته من علماء كربلاء، ومن أبرزهم السيد إبراهيم القزوينيّ الحائريّ[٤]، وصِفَ بالفقيه البارع[٥]، والعالم الكبير، والعالم الفاضل[٦]، وقيل عنه إنه كان أديباً شاعراً، قويَّ الحافظة، سريع التأليف، فقد ذكر في آخر بعض مؤلَّفاته أنّه كان يكتب منه كل يوم كرّاسَين من دون مراجعة إلى كتاب[٧]، إلّا أن ما يؤسَف له أننا لم نجد عناية به في كتب التراجم، فهو لم يحظَ بالشهرة، ولم نجد لمؤلَّفاته ذيوعاً بين الأوساط العلميّة، فهو عاش في كربلاء[٨]، وألَّف كتبه فيها كما نصّت كتب التراجم، مع ذلك لم يلقَ اهتماماً، ولا سيما ممّن اهتمّ بتراث كربلاء، وهذه تُعدّ حلقة من الحلقات المفقودة في تاريخ هذا العالم الجليل، وَهو كان حياً (١٢٦٠هـ - ١٨٨٤م).

له مؤلَّفات عديدة منها:

١. غاية المسؤول ونهاية المأمول في النحو[٩]

٢. نيلُ المرام ودُرّ النظام، وهو شرح على منظومته النحويّة (العروة الوثقى)[١٠]

٣.مناهج الأسرار في شرح نتائج الأفكار في الأصول، وهو شرح لكتاب أستاذه إبراهيم القزويني

٤.الرسالة النظاميّة في الأصول[١١]

٥. سفينة الحكام في الفقه[١٢].

٦. المكاسب في الفقه[١٣].

ويعد كتاب (نيلّ المرام ودُرّ النظام)؛ الذي فصل القول في الأبواب النحوية التي عالجها-من بينِ أهمّ الكتب التي أُلِّفت في صنعة النحو، ومن أهمّ ما يمتاز به هذا الكتاب هو أنَّ لصاحبه رأياً خاصاً به، وشخصية مستقلّة، وجرأة في المناقشة، وقوة في الردود.

ولقد سعى الباحثان أن يبرّزا أهمّ ما ورد فيه من ظواهر نحويّة.

الظّواهر النّحويّة في كتاب (نيل المرام ودُرّ النّظام):

لم يصرِّح النحويون بمفهوم الظَّاهرة النَّحويَّة تصريحًا مباشرًا، وإنَّمَا كانت مستقرَّة في أذهانهم، ولم يصطلحوا عليها بمصطلح ثابت -أي مصطلح الظاهرة النحوية- والظاهرة النحويّة هي تلك القواعد التي تُعرف بها أحوال الكلمات مفردة ومركبة؛ غايتها عصمة المتكلم والكاتب من الخطأ في صوغ الكلام بمقتضى الكلام العربي السليم، أوهي قواعد تهدف إلى وضع معايير للاستعمال الصحيح وتمييز الاستعمالات غير الصحيحة[١٤]. وتمثل الظاهرة النحويَّة في أحد أبعادها مستوى التَّركيب وما يتضمنه من قواعد تضبط عملية نظم الكلمات في الجمل وأصول تأليفها بحسب نظام العربية الفصحى؛ بمعنى وصف التَّراكيب في العربية وقوانين نظمها وتحديد العلاقات بين مفرداتها من ناحية الإعراب والرُّتبة والحذف وغيرها؛ ولقد تنوعت المظاهر

النحويّة في كتاب اليزديّ، وسنقتصر على بعضٍ منها مراعاة للاختصار.

أوّلًا: الخلاف النّحويّ:

الخلاف في اللغة كما ذكر أحمد بن فارس (ت: ٣٩٥هـ) في معجمه، قال: «الخاءُ واللامُ والفاءُ أُصُولٌ ثَلَاثَةٌ، أَحَدُهَا: أنْ يَجِيءَ شَيْءٌ بَعْدَ شَيْءٍ وَيَقُوْمُ مَقَامَهُ، والثَّانِي: خِلَاف قُدَّام، والثَّالِثُ: التَّغْيُّر»[١٥]، والأصل الأوّل هو المقصود في هذا المقام.

وفي الاصطلاح عرّفه الجرجاني (ت: ٨١٦هـ) بقوله: «منازعة تجري بين المتعارضين لتحقيق حق أو لإبطال باطل»[١٦].

يُعدُّ الخلاف النّحويّ من الظّواهر النحويّة المبثوثة في تضاعيف كتاب الشَّيخ عبد السَّميع اليزديّ، وقد زخر كتابه بكثرة الخلافات، وتعدد الآراء، وممَّا يلفت النّظر إلى اهتمامه بالخلاف النَّحوي أَنَّهُ يشير إلى أوجه الخلاف في المسألة الواحدة، وأَنَّهُ التزم في مواضع متعددة بتصدير أوجه الخلاف بكلمة (اعلم)، وكأنَّ فيها دلالة على زيادة العناية وتنبيهًا للقارئ، فنراه مقوياً أحد جوانب الخلاف، ومضعفًا جانبًا آخر، أو ينعته بالفساد أو الشذوذ، ولا يغادر المسألة إلَّا بعد استيفائها بشكل لا يترك في النفس شيئًا منها، ولهذا نجده يحاول في أغلب مواضع الخلاف أنْ يستقصي ويورد جميع أطراف الخلاف، فتارة نجده ينقل خلاف المتقدّمين، وتارة أخرى ينقل خلاف المتأخّرين مع المتقدّمين، أو خلاف نحويّ مع آخر متقدِّم أو متأخِّر عليه.

ويصرّح الشَّيخ عبد السَّميع اليزديّ في المواضع التي ليس فيها خلاف أحيانًا بقوله: «والظّاهر عدم الخلاف»[١٧]، و«لا خلاف فيه أيضًا»[١٨]، و«لا خلاف في عمل الثلاثة بين البصريّين»[١٩].

وأحيانًا يعبّر عن مواضع الفساد بعبارات لطيفة تسير مسرى المثل، ومنها قوله: «وفساده أظهر من الشَّمس، وأبين من الأمس»[٢٠].

ولا يقف عند ذكر الخلاف فقط، إنَّمَا يعلِّل لذلك؛ ذاكرًا فائدة الخلاف بتعبير: «فإنْ قِيْلَ: ما فائدة الخلاف في هذا كلِّه»[٢١].

ومن أمثلة ذلك الخلاف:

١. الخلاف في كلمة (أحمر) إذا وضعت اسمًا لعلم هل هي مصروفة أو لا؟

قال: «فإنْ قُلتَ: فإذا جُعل مثل (أحمر) علما، فهل ينصرف أو لا؟ وعلى الثاني فهل السببان الوصفية والوزن، أو العَلَميّة والوزن؟ قُلتُ: لا كلام في منعه، وإنَّ أحد سبَبَيه الوزن إنَّما الكلام في سببه الآخر هل هو الوصفيّة أو العَلَميّة؟ والحقّ اعتبار العَلَميّة لزوال الوصفيّة بها رأسًا؛ ولهذا لو نُكّر صُرِف، فإنَّهُ على المختار؛ لذهاب العلمية أيضًا خلافًا لسيبويه؛ فإنَّهُ اعتبر الوصفيّة، ولهذا يقول بمنعه بعد التنكير»[٢٢].

٢. الخلاف في حذف خبر (ما) و (لا) المشبّهتين بليس.

قال: «ثُمَّ الغالب في خبرها الحذف كما عن الحجازيين؛ لأنَّهُ في الأكثر عام لا يخلّ حذفه المرام، وعن بني تميم عدم اثبات الخبر لها، فقيل في بيان مرادهم: إنَّ قصدهم وجوب حذف خبرها وعدم جواز ذكره، وقيل: إنَّ قصدهم أنَّها لا تحتاج إلى خبر أصلًا، بل قولك: (لا أهْلَ وَلَا وَلَدَ) انتفى الأهل والولد، وعلى أيِّ وجه فلا يُعتنَى بما قالوا، أما الأوَّل؛ فلأنَّ الحذف الوجوبيّ موقوف على شرطيْه كما سبق، وحيث كان خاصًا فهو فاقد لهما، وإنْ كان عامًا ففاقد لأحد شرطيْه وهو وجود ما يقوم مقامه، وأمّا الثّاني؛ فلأنَّهُ

ورد نظمًا ونثرًا ارتفاع الخبر بعدها، والتأويل فيه عليل لا يروي الغليل مع أنَّهُ ينفيه الأصل الأصيل، وأوهن من هذين الوجهَيْن ما نُسب إليهم من كون (لا) اسم الفعل بمعنى انتفى إذ تصريح اللغويين وأئمة النَّحو بكونها حرفًا يأباه»[٢٣].

٣. الخلاف في اسم كاد وخبرها:

قال: «فإنَّها كـ (كان) ترفع المبتدأ، وتنصب الخبر عند المتأخِّرين، فإنَّ القدماء على أنَّ مرفوعها فاعلها وليس بمنسوخ الابتداء وما بعده بدل له؛ بدل اشتمال، فمعنى (كادَ زَيْدٌ يَقُومُ) كَادَ زَيْدٌ قِيَامُهُ، ووافقهم سيبويه كما نُقل عنه فيما اقترن الخبر فيها بـ (أنَّ) لعدم صلاحية حمل الحدث المؤوّل به على الذات، ورجّحه نجم الأئمة وجمع من المحقّقين بمساعدة المعنى... فإنْ قُلتَ: لا وجه لما ذهب إليه القدماء؛ إذ قد ورد الخبر منصوبًا في قوله: [الرجز]

أَكْثَرْتَ فِي العَذْلِ مُلِحًّا دَائِمًا لَا تُكْثِرَنْ إِنِّي عَسِيْتُ صَائِمًا

وقوله: [الطويل]

فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آئِبًا وَكَمْ مِثْلُهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفِرُ

وهي دليل على كونها من النّواسخ، قلت: لا دليل فيه؛ إذ يمكن تقدير المنصوب فيه خبرًا لـ (كان) محذوفة مع اسمها، وقد أشار إليه بعض من أنكره منهم»[٢٤].

٤. الخلاف في ناصب المنادى:

قال: «وكون المنادى مفعولًا به واجب الحذف إنَّمَا هو مشهوري لا اتفاقي؛ فإنَّ فيه قولَيْن آخرين أحدهما: للمبرِّد حيث زعم أنَّهُ منصوب بحرف النِّداء؛

لسدّه مسدّ الفعل، والثّاني: لأبي علي الفارسي في بعض فوائده أنَّ حروف النِّداء أسماء أفعال فعلَيْهما؛ كون المنادى خارجًا عن الباب واضح»[٢٥]، ثمّ قال: «فإنْ قُلتَ: فهل الحقّ من بين الأقوال هو القول المشهور، أم أحد الأخيرين؟ قُلتُ: بل المشهور هو المتصوّر؛ وذلك لفساد قول المبرِّد من أصالة عدم عمل الحروف ووجود ما يصلح للعمل وهو المحذوف؛ إذ لولا اعتباره لزم تركّب الكلام من حرف واسم وهو ظاهر الفساد»[٢٦].

٥. الخلاف في تقدم الحال على صاحبها:

قال: «في تقدّم الحال على ذي الحال وعدمه، اعلم أنَّهُ يجوز تقدّمه على ذي الحال المرفوع والمنصوب بلا خلاف بيننا إلّا عن بعض الكوفيّين؛ فمنعوا عنه إنْ كان ذو الحال ظاهرًا منصوبًا لأداء تقدمه إلى الإضمار قبل الذكر في الفضلة ولحصول التباسه بحال الفاعل غالبا فلم يجوّزوا نحو: (ضَرَبْتُ رَاكِبًا زَيْدًا)»[٢٧].

٦. الخلاف في تقدُّم الحال على العامل إذا كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا:

قال: «وإنْ كان من القسم الثالث فهو إمّا ظرف، أو جار ومجرور، أو غيرهما فإن كان غيرهما لم يجوّز الأكثر تقدّمه؛ لوجود الضعف في العامل، فلا يقدر على العمل مع التَّأخُّر، وللبعض خلاف موهون، وإنْ كان أحدهما فأمّا أنْ يكون الحال أيضًا واحدًا منهما أم لا، فإنْ كان غيرهما فسيبويه لم يجوز التّقدّم أصلًا نظرًا إلى ضعفه، وخالفه الأخفش بشرط تقدّم المبتدأ عليهما نحو: (زَيْدٌ قَائِمًا فِي الدَّارِ) بناءً على مذهبه من قوَّة الظَّرف أو المجرور حتَّى جاز عنده أنْ عملا بلا اعتماد على شيء في الظاهر نحو: (عِنْدِي)، و (فِي الدَّارِ زَيْدٌ)، وإنْ كان الحال أحدهما فيظهر من بعضهم جواز التَّقدُّم للتَّوسُّع

في الظُّروف توسُّعًا ليس في غيرها»[٢٨].

٧. الخلاف في العامل في المعطوف عطف نسق:

قال: «وأمّا عطف النّسق ففيه ثلاثة أقوال؛ قال سيبويه: العامل في المعطوف هو الأوَّل بواسطة الحرف، وقال الفارسي وابن جنّي: إنَّ العامل في الثّاني مقدّر من جنس الأوَّل، واستدل بأنَّ العوض الواحد لا يقوم بمحلّين كما في (قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو) وفيه أنَّ القيام هنا ليس بعوض واحد بل هو مصدر في الأصل يصلح للقليل وللكثير بلفظ الواحد، والمراد هنا القيامان بقرينة العطف مع أنَّهُ لو كان العامل مقدرًا لوجب تعدّد الغلام في (جَاءَنِي غُلَامُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو) وهو متحدٌّ، وقال بعضهم: العامل حرف العطف بالنيابة وهو بعيد؛ لعدم لزومه لأحد القبيلين كما هو حقّ العامل، فإنْ قُلتَ: ما فائدة الخلاف في هذا كلِّه؟ قُلتُ: فائدته جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال: العامل في الثاني غير الأوّل، وامتناعه عند من قال: إنَّ العامل فيها هو الأوّل»[٢٩].

٨. خلاف النَّحويّين في محل الضّمير في مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [البقرة:١٢٧]

قال: «وفيه ثلاثة أقوال؛ الأوَّل للبصريين: وهو أنَّهُ لا محلّ له، ثمّ اختلفوا، فالمشهور على أنَّهُ الأوَّل حرف، وعليه فلا إشكال، وقال الخليل: إنَّهُ اسم ونظيره على هذا القول أسماء الأفعال في من يراها غير معمولة لشيء.

والثَّاني: لأكثر الكوفيّين وهو أنَّ له محلًا بحسب ما بعده.

والثَّالث: للفرَّاء وهو أنَّهُ ذو محلٍّ بحسب ما قبله؛ فمحله بين المبتدأ

والخبر رفع، وبين مفعولي (ظنَّ) نصب على المذهبينِ، وبين معمولي (كان) رفع عند الفرَّاء، وبين معمولَي (إنَّ) على العكس»[٣٠].

وأمثلة الخلاف النَّحوي كثيرة في الكتاب، ومقام الاختصار لا يناسب بيانها لأنَّهُ يجرُّ إلى الإطناب المنافي لقصد الإيجاز.

ثانيًا: الحذف والتّقدير:

ظاهرتا الحذف والتّقدير في النَّحو العربي صورة من صور التّأويل بمفهومه العام، وهما ينبعان من محاولة النُّحويين تصحيح النّصوص التي يجب قبولها، والّتي لا تفي في الوقت نفسه بما تفرضه القواعد من الأحكام[٣١].

والحذف في اللغة القطع والإسقاط: «حَذَفَ الشَّيْءَ يَحْذِفُهُ حَذْفًا قَطَعَهُ مِنْ طَرَفِهِ»[٣٢].

وفي الاصطلاح: «إسقاط لصيغ داخل التّركيب في بعض المواقف اللغوية»[٣٣].

أمَّا التّقدير في اللغة فهو: «قَدْر كُلِّ شَيْءٍ وَمِقْدَارُهُ مِقْيَاسُهُ، وَقَدَرَ الشَّيءَ بالشَّيءِ يَقْدُرُه قَدْرًا وَقَدَّرَهُ قَاسَهُ»[٣٤].

وفي الاصطلاح: «حذف الكلمة وإبقاؤها في المعنى والنيّة»[٣٥].

وقال ابن هشام: «القياس أنْ يُقدّر الشّيء في موضعه الأصلي، لِئَلّا يخالف الأصل من وجهي الحذف ووضع الشّيء في غير محله»[٣٦].

ويتّضح ممّا تقدّم أنَّ الحذف قائم على فرض جزء غير موجود في النّص، والحذف يلتقي بالتّقدير سواء أكان التقدير تقديرَ حركةٍ أم حرف أم جزء جملة أم جملة كاملة، وهذا الالتقاء ليس كليًّا بل يفترقان في بعض الحالات؛

إذ التقدير أحيانًا يصدق على حالات لا حذف فيها بل كل ما فيها هو افتراض إعادة صياغة المفردات أو الجمل من جديد بهدف تصحيح الحركة الإعرابية[٣٧].

بعد هذه المقدِّمة إذا عدنا إلى الشَّيخ عبد السَّميع اليزديّ فإنَّنا نجده قد أولى ظاهرة الحذف والتّقدير عناية كبيرة في دراسته النَّحويَّة، ومن أمارات هذه العناية أنَّهُ حاول في كثير من المواضع أنْ يقرر أصول هذه الظَّاهرة على مستوى الأحكام النَّظريّة والتَّراكيب التَّطبيقيّة؛ فنراه يضع حدًّا فاصلًا للفرق بين الحذف والتّقدير؛ قال: «فإنْ قُلتَ: ما الفرق بين الحذف والتقدير؟ قُلتُ: الحذف إسقاط الشَّيء في الكلام، وعدم استتاره في شيء آخر دالّ عليه، والتقدير: إسقاطه ظاهرًا، واستتاره في شيء آخر كاستتار الضّمير في الفعل، فإنْ قُلتَ: كيف يقولون بحذف الفاعل في فعل الجماعة المؤكَّد بالنّون كـ (آخرين)، وفعل التّنازع، وفعل التّعجّب في ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[مريم:٣٨]، وفي نائب الفاعل إلى غير ذلك، وأنت تذكر ذلك؟ قُلتُ: لم يحذف الفاعل في الأوَّل بل قُدِّر فيه، ولو سلم فلا ارتكاب أقل المحذورين كما في الثّاني؛ فإنَّهُ لاجتناب الإضمار قبل الذِّكر مع أنَّهُ منسوب للكسائي، ولا يعتنى به، وفي الثّالث: حذف لشباهته بالفضلة بدخول الجار عليه، وفي الرّابع: لَمْ يحذف الفاعل؛ لأنَّهُ لم يكن موجودًا؛ لأنَّ بناء هذا الفعل على طلب نائب الفاعل لا الفاعل»[٣٨].

ويرى كذلك أنَّ الأصل عدم الحذف، وعبّر عن ذلك بقوله في أحد المواضع بقوله: «ويؤيّده أصالة عدم الحذف»[٣٩]

وللحذف شروط ذكرها الشّيخ عبد السَّميع اليزديّ، وهو لم يختلف مع

غيره في نظرته للحذف، والشروط هي:

الأوَّل: «ألّا يكون المحذوف كالجزء؛ والمقصود بما هو كالجزء الفاعل؛ قال: فإنْ قُلتَ: لِمَ اعتبرت بالتقدير لا الحذف؟ قُلتُ: لأنَّ حذف الفاعل لا يجوز؛ لأنَّهُ كجزء الفعل، وكان حذفه بمنزلة حذف بعض أجزاء الكلمة دون بعض... ثمّ أنَّ امتناع حذف الفاعل إنَّمَا هو من حيث كان القصد حذفه منفردًا، وأمّا مع فعله فجائز بالاتفاق كحذف الفعل وحده، فإنْ قُلتَ: مقتضى ما ذكرت من أنَّ الفاعل كالجزء من الفعل عدم جواز حذف الفعل وحده أيضًا؛ لأنَّهُ أيضًا كحذف الجزء، قُلتُ: لما كان طلب الفعل للفاعل أشدّ من طلب الفاعل لهُ إذ الفعل لا يخلو عن الفاعل، والفاعل يخلو عنه بجعله مبتدأ، ففي حذف الفاعل فقط دفع لما هو طالب له من انضمامه إليه، وحذف ما هو كجزئه، وفي حذف الفعل فقط ليس كذلك؛ لأنَّهُ ليس كجزء الفاعل؛ إذ الفعل دالّ على الفاعل، ولا عكس؛ أو لأنَّ للفاعل حكم التّبعية فلا يفصل عن متبوعه للفعل حكم المتبوعيّة والمتبوع يفصل عن تابعه فتأمَّل»[٤٠].

الثَّاني: وجود القرينة على المحذوف، والقرينة كما عرّفها بقوله: «إنَّ المراد من القرينة ما يدلّ على المقصود من سبق مقال أو شهادة حال؛ فإنَّ من شأنها الوجود، والعدم، والخفاء، والجلاء»[٤١].

فلا حذف عنده بلا قرينه، قال: «فإنْ قُلتَ: إنَّ من شرائط الحذف وجود القرينة»[٤٢].

وقال في موضع آخر: «إلّا إذا كان هناك قرينة تدلّ على تعيين المحذوف»[٤٣].

ثُمَّ يذكر ما المراد بالقائم مقام المحذوف بقوله: «وأمّا القائم مقام

المحذوف فالمراد منه ما أفهم المقصود؛ لشيوع ذلك الاستعمال في كلامهم[٤٤]، وإرادة شيء آخر منه بحيث صار الكلام مع حذف ذلك الشيء مفيداً لذلك المعنى مع قطع النظر عن المحذوف، وما قام مقامه»[٤٥].

ثُمَّ يذكر شرطًا آخر للقرينة وهو شدَّة الظهور والتفات المخاطب، قال: «وليس شأن القرينة ذلك بل هي أعمّ، وشرط لمطلق الحذف إليه بأدنى إلمام، والقيام بشرط آخر يُراد منها شدّة ظهور المرام، والتفات المخاطب»[٤٦].

والثَّالث: ألَّا يؤدِّي الحذف إلى الالتباس، فقد ذكر في باب النِّداء مواضع جواز حذف حرف النِّداء، وعدم جوازه؛ قال: «ويجوز حذف حرف النِّداء أيضًا شائعًا مع القرينة إلَّا إذا كان مع المندوب، والمستغاث، فمنعوا من حذفه معهما؛ لأنَّ القصد فيها تطويل الصّوت وينافيه الحذف، وإلَّا مع المضمر واسم الإشارة فيقل حذفه معهما؛ لندرة ندائهما؛ ففي حذفه التباس بغير النّداء»[٤٧].

ومنه أيضًا قوله: «وجاز حذف ما له فيه العمل إنْ كان نوعيًّا، أو عدديًّا إنْ قام قرينة على تعيين المحذوف، بل قد يجب إذا كان عامله خبرًا عن اسم العين الواقع في مقام الحصر نحو: (مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرَ البَرِيْدِ) وذلك لقيام القرينة ونيابة نفس المفعول مقام المحذوف إذ لا يلتبس بالخبر»[٤٨].

ثُمَّ المحذوف عنده وعند غيره نوعان: حذف جوازيّ، وحذف وجوبيّ، وقد وُضع لكلٍّ منهما شرط، ويُشتَرط في الحذف الجوازيّ وجود القرينة الدَّالَّة عليه، قال: «فإنْ قُلتَ: فهل ذلك المتعلق واجب الحذف، أم جائز الحذف؟ قُلتُ: الحذف الجوازي ما دلَّ على المحذوف قرينة، ولم يقم مقامه شيء»[٤٩].

وشرط الثَّاني«والوجوبيّ ما قام مقام المحذوف شيء مع وجود القرينة عليه»[٥٠].

ثُمّ أشار إلى أنَّ الحذف سماعيّ وقياسيّ، أمّا السَّماعيّ فهو حذف دون ضابط معيّن؛ لأنَّهُ ورد مسموعًا؛ قال: «وحذف ما يعمل فيه لازم سماعًا، نحو: (أَهْلًا وَسَهْلًا)، و﴿خَيْرًا لَكُمْ﴾، ونحوها»[٥١].

وأمّا القياسيّ، قال: «وقياسًا إنْ كان مع القرينة الدَّالَّة على المحذوف في المقام شيء قائم مقامه بعد حذفه، وإنْ كان ذلك هو المفعول المفيد لمعناه، والمراد منه كما يكون في باب الفاعل، نحو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾ [سورة الرحمن: ٣٧]، و﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِيْنَ اِسْتَجَارَكَ﴾ [سورة التوبة: ٦]، إذ المفسر قائم مقام العامل المحذوف»[٥٢].

ثُمّ ذكر للحذف القياسيّ أو المطّرد مواطن معلومة، أشار إليها بقوله: «وذا الحذف القياسيّ إنَّما يكون في مواضع»[٥٣].

ومن هذه المواضع باب الاشتغال، وباب النداء وما يلحق به، والتحذير وهو الموضع الثالث من المواضع القياسية[٥٤].

أمَّا أغراض الحذف فكثيرة؛ منها لفظيّة، وأخرى معنويّة وغير ذلك، ومنها الحذف للتّخفيف، ومن ذلك حذف الياء في المنادى المضاف إلى ياء المتكلّم؛ إذ ذكر في حذفها خمسة أوجه، منها حذفها للخفّة، وإبقاء كسر ما قبلها للدَّلالة[٥٥]، ومنها حذف التنوين للتّخفيف عند إضافة العدد للمعدود؛ قال: «فنحو: ثَلَاثَةُ رِجَالٍ، أغلب استعمالا من نحو: رِجَالٌ ثَلَاثَةٌ، وإنْ كان الثّاني أيضًا كثير الاستعمال وذلك؛ لأجل مراعاة أصل هذه الألفاظ في الجمود ولقصد التّخفيف أيضًا؛ إذ بإضافتها إلى معدوداتها يحصل التّخفيف

بحذف التّنوين»[٥٦].

والمراد بالتّخفيف هنا سهولة النّطق وعدم الاستثقال، والميل للسّهولة والخفّة هو شأن كلّ اللغات، فتترك ما هو صعب وشاقّ إلى ما هو أسهل وأخف.

وأمّا فيما يتعلّق بتقدير المحذوف؛ فله موارد متعددة في الكتاب، والقضيّة الرئيسة في التّقدير أن تكون هناك حاجة له، وإلّا ينتفي التقدير بانتفاء الحاجة، فإذا وجد النحويون في الجملة عاملًا ليس له معمول قدّروا له معمولًا، وإذا اجتمع عاملان وليس سوى معمول واحد أعمل أحدهما فيه وقُدِّرَ للآخر ما يعمل فيه، وإذا وجد معمول ولمْ يكُ ثمة عامل قُدِّرَ له عامله، وفي النَّحو تبعًا لهذا كثير يمكن أنْ نجده في أبواب متفرّقة مثل باب الابتداء وغيره.

والأمثلة كثيرة في هذا المقام نضرب عنها صفحًا دفعًا للإطالة والإسهاب، فالمقام يناسبه الاختصار الّذي ألزمنا أنفسنا به.

ثالثًا: الأصل والفرع:

الأصل في اللغة؛ قال ابن فارس: «الأَصْلُ الهَمْزَةُ والصَّادُ واللامُ ثَلَاثَةُ أُصُوْلٍ مُتَبَاعِدَةٍ بَعْضهَا عَنْ بَعْضٍ، أَحَدُهَا أَسَاسُ الشَّيْءِ»[٥٧].

وقال ابن منظور: «الأَصْلُ أَسْفَلُ كُلِّ شَيْءٍ، وَجَمْعُهُ أُصُول»[٥٨].

وفي الاصطلاح: «هو ما يبنى عليه غيره»[٥٩]، والملاحظ هو تقارب المعنَيَين اللغويّ والاصطلاحيّ، فالأصل على المعنَيَين أساس الشيء الذي يقوم عليه.

وأمّا الفرع في اللغة؛ فهو عند الخليل: «أَعْلَى كُلِّ شَيء وَجَمْعُهُ فُرُوعٌ،

السنة التاسعة/المجلد التاسع/العددان الثالث والرابع (٣٣-٣٤)
شهر جمادى الأولى ١٤٤٤هـ/كانون الأوّل ٢٠٢٢م

وَالفُرُوعُ: صُعُودٌ مِنَ الأَرْضِ»[٦٠]، وقال ابن فارس: «الفَرْعُ الفاءُ والرّاءُ والعَيْنُ أَصْلٌ صَحِيْحٌ يَدُلُّ عَلَى عُلُوٍّ وَارْتِفَاعٍ وَسُمُوٍّ وَسُبُوْغٍ. مِنْ ذَلكَ الفَرْعُ، وَهُوَ أَعْلَى الشَّيْءِ، وَالفَرْعُ: مَصْدَرُ فَرَعْتُ الشَّيْء فرْعًا، إِذَا عَلَوتُه»[٦١].

وفي الاصطلاح: «هو ما يُبنى عليه غيره»[٦٢].

وفكرة الأصل والفرع شغلت مساحة واسعة في كتاب (نيل المرام)، وإنْ لمْ يعرِّف بهما الشَّيخ عبد السَّميع اليزديّ، إلَّا أنَّهما لقيا اهتمامًا عنده، فالأصول الَّتي وقف عليها الباحث كثيرة منها:

١. الأصل في الإعراب أنْ يكون لفظيًّا بالحركات، والتقديريّ فرع عنه، قال: «ثُمَّ الإعراب على قسمين: لفظيّ، وتقديريّ، وكلّ منهما على قسمَين: تامّ وناقص، وكلّ من الأربعة إمّا بالحركات، أو الحروف، فصارت الأقسام ثمانية، والأصل في الإعراب من جميع الوجوه لفظيّ يتمُّ بالحركات، وهو للمفرد الصَّحيح، والجمع المكسَّر المنصرفين، وإنَّما كان الإعراب أصلًا بالنسبة للتقديريّ؛ لكون فائدته وهو رفع التباس بعض حالات الكلمة ببعض ظاهره به... وإنْ كان الإعراب بالحركة أصلًا بالنسبة إلى الإعراب بالحروف؛ لأنَّها أخف»[٦٣].

٢. الأصل في الفعل البناء، قال: «فإنْ قُلتَ: للفعل جهتان: جهة بناء، وهي أصل فيه، وجهة إعراب وهي عارضة له بمشابهته للاسم كما يسمَّى»[٦٤].

وأكّد هذا المعنى في حديثه عن الفعل في (باب الفعل) بقوله أيضًا: «واعلم أنَّ أصله البناء فلا ينبغي مخالفة ذلك الأصل إلا بدليل»[٦٥].

٣. الواحد أصل والتثنية والجمع فرعان عنه، قال: «فإنْ قُلتَ: لِمَ أُعرِبَ التثنية والجمع بالحروف؟ قُلتُ؛ لأنَّهما فرعان للواحد، وكان الإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركة فناسب إعطاء الفرع بالفرع»[٦٦].

٤. أنَّ الإضافة المعنويَّة أصل، واللفظيَّة فرع عنها، قال: «فإنْ قُلتَ: فما تقول في الإضافة اللّفظية إذ لا حرف مطلقًا، لا لفظًا ولا تقديرًا؟ قُلتُ: لما كانت فرعًا للمعنويّة؛ لأنَّ فوائد المعنوية أكثر فأُرِيد أنْ لا يخالف الفرع الأصل»[٦٧].

٥. الفاعل أصل المرفوعات؛ قال: «فإنْ قُلتَ: لم قدّمته على المبتدأ والخبر؟ قُلتُ: لأنَّهُ أصلٌ عند المشهور بالنسبة إليهما»[٦٨].

٦. الأصل في وضع الإعراب للدَّلالة على المعاني المختلفة التي تعتور الأسماء؛ قال: «والأصل في الإعراب أنْ يكون للفرق بين المعاني»[٦٩].

٧. الأصل في المبتدأ أنْ يكون معرفة، وفي الخبر أنْ يكون نكرة، قال: «ثُمَّ أصل المبتدأ أيضًا أنْ يكون معرفة، عكس الَّذي به لحق؛ فإنَّ أصله أنْ يكون نكرة»[٧٠].

مُعلِلًا ذلك بقوله: «فإنْ قُلتَ: لم ذلك: قُلتُ: أمّا وجه تعريف المبتدأ؛ فلأنَّهُ بعد ما عرف المبتدأ كان تعريف الخبر ضائعًا ولغوًا؛ لحصول الفائدة بتنكيره»[٧١].

٨. الأصل في الحروف عدم العمل؛ قال: «فإنْ قُلتَ: لِمَ عملت (لا) هذه مع أنَّ الأصل عدم عمل الحروف؟ قُلتُ: لاختصاصها بالاسم، والأصل فيما يختصّ بأحد القبيلَين أنْ يؤثر فيه»[٧٢].

٩. المفاعيل الخمسة أصل المنصوبات، وأصل المنصوبات المفعول به، والأصل في المفعول به أنْ يذكر تلو الفاعل، ولا يتقدَّم على الفعل؛ لأنَّهُ معمول، والأصل فيه التَّأخر عن العامل[٧٣].

١٠. الأصل في الحال أنْ يكون مشتقًّا كالخبر؛ قال: «فاعلم أنَّهُ ينقسم إلى الجامد والمشتق، والأصل فيه أنْ يكون مشتقًّا كالخبر، بل والاشتقاق أصل في كلِّ مسند به؛ لأنَّ الفائدة إنَّما تحصل بكونه دالا على المعنى الحدثي لما فيه من التجدد»[٧٤]

١١. الأصل في الرابط أنْ يكون ضميرًا؛ قال: «فإنْ قُلتَ: إنَّ الأصل في الرابط أنْ يكون ضميرًا؛ لأنَّ المقصود الأصلي من وضعه الاختصار والربط»[٧٥].

١٢. الأصل في الجوامد عدم العمل؛ قال: «والأصل عدم عمل الألفاظ الجامدة»[٧٦].

١٣. الأصل في الإعراب للاسم، ويعرب المضارع لمشابهته به؛ قال: «إنَّ الاسم أصل في الإعراب، والفعل فرع عليه»[٧٧].

أمَّا إعراب الفعل المضارع فهي جهة عارضة لمشابهته الاسم، قال: «كان الأصل عدم دخول الإعراب عليه كالآخرَينِ ولكنَّ المضارع إعرابه لشَبَه ثابت بينه وبين الاسم»[٧٨]، وقال أيضًا: «وعرض عليه الإعراب للشَّبه بالاسم»[٧٩].

رابعًا: الشُّهْرة:

الشُّهْرة في اللغة: «ظهور الشيء في شُنْعَةٍ حَتَّى يَشْهَرَهُ النَّاسُ... والشُّهْرَة وضوحُ الأَمْرِ، وَرَجُلٌ شَهِيْرٌ وَمَشْهُوْرٌ مَعْرُوْفُ المَكَانِ مَذْكُوْرٌ»[٨٠].

وفي الاصطلاح: «هو ما اشتهر على الألسنة، فيشتمل ما لَهُ إسنادٌ واحدٌ فصاعدًا، وما لا يوجد له إسناد أصلًا»[٨١].

ومن المسائل التي عرض لها الشَّيخ عبد السَّميع اليزديّ وغيره من النحويين مسألة الشّهرة، والشّهرة في اللغة كما ذكرنا ظهور الشَّيء ووضوحه، والمشهور المعروف، وليس كلّ شهرة إجماعًا، فقد يكون الأمر مشهورًا ولكنْ لا يقع عليه إجماع، أمّا إذا كان الأمر مُجْمعًا عليه فلا بد فيه من الشّهرة والشّيوع غالبًا، ويجيء حكم المشهور قاعدة للتّركيب النّحويّ؛ إذ يقول الشّيخ عبد السَّميع اليزديّ في حديثه عن الكلم: «والمشهور أنَّهُ اسم جنس جمعيّ، وهو الحقّ»[٨٢] ولقد وردت هذه الظَّاهرة عند الشَّيخ عبد السَّميع

اليزديّ، ولعلَّ أبرز الاصطلاحات الَّتي استخدمها للتَّعبير عنها (المشهور، شائع، كثير في ألسنتهم، لشيوع ذلك الاستعمال، ونحوها)

أمَّا الشُّهرة والمشهور فهما أكثر المصطلحات ورودًا عنده، وقد يطلقه على مذهب معيّن، أو مجموعة من النحويّين، والشُّهرة لا تعني الإجماع، أو الاتفاق المطلق كما أسلفنا.

ومن استدلاله بالشُّهرة، قوله: «واختلف في الكلم؛ فقيل: جمع الكلمة... وقيل: اسم جنس إفراديّ... والمشهور أنَّهُ اسم جنس جمعيّ، وهو الحق»[٨٣].

ونراه يتّفق مع المشهور في ترتيب المعارف؛ قال: «وفي ترتيب المعارف في الأعرفية وغير العرفية خلاف بينهم؛ فالمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة أنَّ أعرفها الضمير، ثم العلم، ثم الإشارة، ثم المعرَّف باللام، والموصول»[٨٤].

ثُمَّ يذكر الخلاف في ذلك، ثُمَّ يقول: «ونحن قد اخترنا مذهب المشهور»[٨٥]، ثُمَّ يذكرها مرتبة بحسب المشهور في فصول ستة[٨٦].

خامسًا: التَّغليب:

التّغليبُ في اللّغة: «هو إيراد اللفظ الغالب، وعرفًا: هو أنْ يغلب على الشيء ما لغيره لتناسب بينهما أو اختلاط كالأبوين في الأب والأم»[٨٧].

وفي الاصطلاح كما عرفه الشَّريف الجرجاني: «هو ترجيح أحد المعلومَينِ على الآخر وإطلاقه عليهما، وقيدوا "اطلاقه عليهما" للاحتراز عن المشاكلة»[٨٨].

فالتَّغليب إذنْ هو تغليب شيءٍ على شيءٍ، ومظاهر التَّغليب متعدّدة في

مختلف جوانب اللغة؛ فمنها تغليب التَّذكير على التَّأنيث، ومنها تغليب الأسماء والصِّفات حتَّى صارت أعلامًا بالغلبة، ومنها تغليب صوت على صوت آخر لعلَّة صوتيَّة، وقد وقف الباحث على مواضع عدّة للتَّغليب ذكرها الشَّيخ عبد السَّميع اليزديّ منها:

١. منها تغليب الإعراب التّقديري على اللّفظيّ في بعض المواضع لعلّة صوتيّة؛ قال: «وقد يكون الإعراب بالحركة تقديريًا في بعض الحالات كما في المنقوص نقصد في حالتيَ الرفع والجر؛ لثقل الضّمة والكسرة على الياء»[٨٩].

٢. ومنها تغليبه حركة إعرابية على حركة إعرابية أخرى؛ ففي حديثه عن بناء المنادى قال: «فإنْ قُلتَ: ما وجه بنائه على الضّم؟ قُلتُ؛ لأنَّ في فتحه وإنْ حصل الخفّة ووافق حركته الإعرابية فقد المناسبة للخفة الثابتة بحذف العامل»[٩٠].

٣. ومنها تغليب استعمال نحو: (ثَلَاثَةُ رِجَالٍ) على استعمال (رِجَالٌ ثَلَاثَةٌ) مُعلِّلًا ذلك بقوله: «وإنْ كان الثاني أيضًا كثير الاستعمال؛ وذلك لأجل مراعاة أصل هذه الألفاظ في الجمود، ولقصد التَّخفيف أيضًا»[٩١].

٤. ومنها تغليب صيغة المثنى كالأبوين على الأب والأم؛ نحو قوله: «طاب الزيدان أبوين، فيرجع الأبوين إلى الزيَدين بالتَّوزيع؛ أيْ كلٌّ منهما أبٌ طيّبٌ، أو بالتّشريك؛ أيْ لكلٍّ منهما أبوان طيّبان تغليبًا بإرادة الأب والأم من التَّميّز»[٩٢].

وكذلك تغليب صيغة المثنى (القمران) وهو لفظ يُطلَق على الشَّمس والقمر؛ فغلبوا القمر على الشمس، نحو قوله: «وأمَّا مثل (قمرَيْن) و (حسنَين)؛ فإنَّمَا المجاز في مفردهما بعد تغليب لفظ (القمر) على (الشَّمس) و (الحسن) على (الحسين) وصحة التَّثنية والمماثلة باقية»[٩٣].

٥. ومنها تغليب التَّذكير على التَّأنيث نحو قوله: «قُلتُ: إنِ اختلف الوصفان تذكيرا وتأنيثاً جاز تغليب الأوّل على الثّاني دون ما إذا اختلفا إعرابًا أو تعريفًا؛ فإنَّهُ لا يجوز التَّغليب فيهما كما مرَّ جوابه»[٩٤].

٦. ومنها تغليب بعض الأعلام للغلبة نحو قوله: «ثُمَّ اعلم أنَّ العَلَم المنقول قد يكون بوضع واضع معيّن خاص، ويسمّى العَلَم التخصصي كما ذكرنا، وقد لا يكون بوضع واضع معيّن خاصٍّ بل بكثرة استعمال المستعملين لفظًا كليًّا في بعض أفراده حتّى يصير الكثرة سببًا لتخصيص ذلك اللفظ بمعنى خاصٍّ معيّن ويسمَّى العَلم بالغلبة، وهذا القسم شائع في المضاف وذي اللَّام»[٩٥].

٧. ومنها تغليب مخرج صوتيّ على مخرج صوتيّ آخر نحو قوله: «فإنْ قُلتَ: ما وجه جعل اللام إياها نصًا في البعد؟ قُلتُ: لما قرّره من أنَّ زيادة المباني تدلُّ على زيادة المعاني فاختاروا زيادة اللَّام؛ لأنَّها قريبة المخرج مع حروف الكلمة»[٩٦].

٨. ومنها تغليب صياغة الفعل بحركة معيّنة دون غيرها؛ تغليبًا لإفادة معنى معين نحو قوله: «والرَّابع: صوغه على (فعلَ) بالفتح (يفعلُ) بالضَّم لإفادة الغلبة تقول: كَرَّمْتُ زَيْدًا؛ أيْ غلّبته في الكرم»[٩٧].

٩. ومنها تغليب العامل اللّفظيّ على العامل المعنويّ، قال: «فإنْ قُلتَ: لِمَ لا يجوز الإلغاء مع تأخرهما؟ قُلتُ: لأنَّ عامل الرَّفع معنويٌّ، وعامل النَّصب لفظيٌّ، واللّفظيّ يغلب على المعنويّ»[٩٨].

١٠. ومنها تغليب معنًى واحدٍ على معانٍ متعدّدة، ففي كلامه على المعاني الَّتي يفيدها حرف الجرّ (من)؛ قال: «ويأتي لخمسة عشر معنى، ابتداء الغاية وهو الغالب عليها، حتَّى ادّعى جماعة أنَّ سائر معانيها راجعة إليها»[٩٩].

سادسًا: التَّمثيل:

التَّمثيل في اللغة: «مثَّلْتُ لَهُ كَذَا تَمْثِيْلًا إذَا صَوَّرْتُ لَهُ مِثَالهُ بِكِتَابَةٍ وغيرها، ويقال له: مَثَّلْتُ بالتَّثقيلِ والتَّخفيفِ إذا صَوَّرْتُ لَهُ مِثَالًا... والمِثَالُ المِقْدَارُ، وهُوَ مِنَ الشَّبَهِ والمِثْلِ ما جُعِل مِثَالًا؛ أيْ مِقْدَارا لغيره يُحْذى عليه، والجمع: المُثُل، وثلاثةُ أَمْثِلَةٍ، ومنهُ أمثلةُ الأفعالِ والأسماءِ في بابِ التَّصريف»[١٠٠].

وفي الاصطلاح: «هو الجزئيّ الذي يُذكَر لإيضاح القاعدة وإيصاله إلى فهم المستفيد، كما يقال: الفاعل كذا، ومثاله (زيدُ) في: ضَرَبَ زَيْدٌ»[١٠١]، والمثال أعمّ من الشَّاهد، والشَّاهد أخصّ؛ ذلك أنَّ المثال يؤتى به لتوضيح القاعدة، والشَّاهد يؤتى به لتثبيت القاعدة، ومنه القرآن الكريم، وكلام العرب ممن يوثق بعربيتهم شعرًا ونثرًا[١٠٢].

لقد برزت على نحو واضح في كتاب الشَّيخ عبد السَّميع اليزديّ ظاهرة جديدة من نوعها ألا وهي ظاهرة التمثيل بأمثلة استمدّها من واقعه المعيش؛ إذ تنوعت من ناحية مضمونها، وطولها وقصرها، والذي أودّ الإشارة إليه أيضًا هو خروج الشَّيخ عبد السَّميع اليزديّ في مواطن عدّة عن التمثيل بالمألوف، وإنَّمَا نحا منحًى جديدًا في استعماله للأمثلة الحية استوحاها من الواقع الذي يعيش فيه، وهذا لا يعني أنَّهُ ابتعد عن الموروث واستشهاده بما استشهد به النَّحويون من قبله، ولم يتجرّد كلّيًّا عن طريقة متقدّميه في التّعقيد والتَّفلسف والغور في الأفكار، إلَّا أنَّهُ استطاع أنْ يكسر حاجز التّقليد المطلق، ولم يكُ أسير التّقليد الَّذي تقيَّد به أكثر النَّحويّين فهو قد أخذ من القديم ما يحتاجه لتثبيت حكم نحويّ، وساق لبعض أحكامه أمثلة خرجت عن الموروث القديم اتّسمت بسمة الجدّة؛ فبعضها كان توجيهًا تربويًّا، وبعضها توجيهًا

عقائديًّا، وفي بعضها كان يدعو لمكارم الأخلاق، وهذا ليس غريبًا عليه، إنَّما استمده من البيئة التي نشأ فيها، فاستثمرة مركزه الدينيّ موظِّفاً ذلك في التوجيه والنصح والإرشاد حتى على مستوى مؤلّفاته النَّحويَّة؛ فهو يؤدّي رسالته في أيّ مجال أُتيحَ له أنْ يكتب فيه، وهذا يدلّ على إخلاصه وتفانيه في حمل الرِّسالة الملقاة على عاتقه، وما يوجبه عليه تكليفه الدِّيني والأخلاقي.

فمن تمثيلاته في باب أفعل التفضيل تمثيله على جواز رفع أفعل التفضيل للفاعل الظاهر بقوله: «ولا يظهر إلَّا فيما وقع بعد نفي وشبهه، ووقع فاعلًا بين ضميرين أولهما: للموصوف، وثانيهما: للفاعل وكان فاعله مفضلًا ومفضلًا عليه باعتبارين نحو: «مَا رَأَيْتُ صَبِيًّا أَتَمَّ فِي قَلْبِهِ التَّسْلِيْمُ مِنْهُ فِي قَلْبِ حَبِيْبِي الحُسَيْنِ»[١٠٣].

وهو بهذا التَّمثيل خرج عن المألوف المتعارف في تمثيل النَّحويّين لمسألة الكحل المشهورة، فعبارة النَّحويّين حول هذه المسألة تناقلتها كتبهم من جيل إلى جيل وهي (مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ)، فهو لم يتقيّد بهذه العبارة التي ربما هي مجرد تمثيل لقاعدة نحويّة ليس لها نصيبٌ في الواقع، بل مثل بعبارة أخرى نحا فيها منحىً دينيًّا عقائديًّا يكشف فيه عن مدى معرفته الحقّة بآل البيت عليهم السلام، وما أجملها من عبارة مثّلت إقرارًا واضحًا منه في تسليم الحسين عليه السلام لخالقه ومعبوده، وكذلك بيّن فيها مدى حبّه لسيّد شباب أهل الجنة عليه السلام، ولو استعلمت كتب النحو هكذا مثال، لكان أجمل من مسألة الكحل.

ومنه أيضًا تمثيله في باب النّعت حول مطابقة النَّعت لمنعوته؛ قال: «فإنْ كان فاعله مذكراً طابقه سواء كان ضميرًا أو ظاهرًا، وإنْ كان مؤنّثًا فطابقه

السنة التاسعة/المجلد التاسع/العددان الثالث والرابع (٣٣-٣٤)
شهر جمادى الأولى ١٤٤٤هـ/كانون الأول ٢٠٢٢م

كذلك إلَّا إذا كان ظاهرًا مجازيًّا ففيه الوجهان، أو فصل بينهما فاصل وإنْ كان حقيقيًّا، وإنْ كان ضميرًا طابقه الوصف وإلَّا أُفرِد مطلقًا إلى غير ذلك ممّا مرّ في بحث الفاعل؛ فيقال: (رَأَيْتُ صَبِيًّا مَلِيْحًا ذَا نُطْقٍ فَصِيْحٍ تَكَلَّمَ بِكَلِمَتَيْنِ مُؤَثِّرَتَيْنِ مُطْفِئَةٍ إِحْدَاهُمَا نَارَ المَحَبَّةِ القَدِيْمَةِ مُهَيِّجَةٍ أُخْرَاهُمَا أَوَارَ المَوَدَّةِ القَدِيْمَةِ) فقلت: (يَا هذَا الغُلامُ مَا هذَا الكَلَامُ؟ فقال: بِبَيَانٍ طَرِيْفٍ طَرِيْبٍ فِي إِيْذَاءِ المَحْبُوبِ الكَئِيْبِ رِضَا الحَبِيْبِ الطَّبِيْبِ)»[١٠٤]، ولعلَّ في العبارة نوعًا من التصوّف والعرفان، وربَّما كان الشَّيخ عبد السَّميع اليزديّ مهتمًّا بهما.

ثُمَّ مثَّل لمطابقة الوصف السببيّ المضاف لفاعله بقوله: «ثم الوصف السببيّ إنْ أُضيفَ إلى فاعله كان فاعله مستتراً فيه فيُرَاعَى تطابقه معه سواء اتَّفق تطابقه مع ما أضيف إليه أم لا، نحو: (رَأَيْتُ اِمْرَأَةً حَسَنَةَ الوَجْهِ مُخَضَّبَةَ الكَفَّيْنِ وَمَعَهَا غُلَامَانِ جَمِيْلَا الجَبْهَتَيْنِ)»[١٠٥]، ويبدو أنَّهُ كان خضاب الكفيّن سائدًا في زمنه، وهو علامة الجمال.

ومنه تمثيله على جواز إبدال النَّكرة من المعرفة؛ قال: «ألا ترى أنَّ البدل في (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ عَاقِلٍ) يفيد صفة العقل مع أنَّهُ نكرة ومتبوعه معرفة، وعلى هذا يجوز (نَظَرْتُ إِلَى العَاشِقِ الكَئِيْبِ)، و(نَظَرْتُ إِلَيْكَ المَعْشُوقِ الطَّرِيْبِ)»[١٠٦].

والجواز الذي أشار إليه هو أنَّ الثاني مشتمل على صفة ليست في الأوَّل[١٠٧]، وفي الكلام لطف واضح لا يخفى.

ومنه تمثيله بأمثلة تحمل معاني الخير، ومكارم الأخلاق، ودعوته للتّمسُّك بالصِّفات الإسلاميَّة الحميدة، كما في تمثيله للدّعاء (لا تَشْتُمْنِي فَتَنْدَمْ)، و(مَا تَنْظُرُ إِلَيْنَا فَتُحَيِّيْنَا)[١٠٨].

ومنها دعوته للتَّضحية والفداء، كما مثّل للعرض، نحو: (لَوْلَا أَتَيْتَ فَتُدَمِرَّ

الأَعْدَاءَ)[١٠٩]، ولعلَّه يشير هنا إلى شخصٍ معيَّن.

وتعبيرًا عن اعتقاده الرَّاسخ بوعد الله تَعالىَ للمتّقين، مثَّل لحرف الجرّ (اللّام) في إفادتها لمعنى الاختصاص بـ (الجَنَّةُ لِلْمُتَّقِيْنَ)[١١٠].

وأحيانًا يكون ثمثيله تعليميًّا الغرض منه بيان الحكم الشرعي وحدوده، كما في تمثيله على دلالة حرف الجرّ (إلى) على انتهاء الغاية الزَّمانية؛ قال: «ولها ثمانُية معانٍ، الغاية الزَّمانية نحو: صُومُوا إِلَى اللَيلِ»[١١١]، ولا يخفى ممّا في المثال من جنبة فقهيّة ظاهرة.

سابعًا: الحدّ النحويّ:

أولى الشَّيخ عبد السَّميع اليزديّ الحدَّ النحوي عناية واضحة، وهي بنظر الباحث تستحقّ وقفة لبيانها، فالحدُّ في اللغة كما قال ابن فارس: «حدَّ: الحاءُ والدَّالُ أصلان، الأول: المنعُ، والثاني: طرفَ الشَّيء، فالحَدُّ: الحَاجِزُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ»[١١٢].

وقال ابن سيده (ت: ٤٥٨ هـ): الحدُّ هو: «الفصلُ بين الشيَئيْن لئلّا يختلط أحدُهُما بالآخر، أو لئلّا يتعدَّى أحدُهُما على الآخر، وجَمْعُهُ: حُدُودٌ، وفصلُ ما بينَ كلِّ شَيْئَيْنِ حدٌّ بينهُمَا، ومنتهى كلِّ شيء حدُّه»[١١٣].

وفي الاصطلاح عرّفه الجرجاني: «قول دالّ على ماهيّة الشيء»[١١٤]، وقيل: «هو الدَّال على حقيقة الشيء»[١١٥]، وقيل إنَّهُ: «الكاشف عن حقيقة المحدود»[١١٦]، وعرفه العكبريّ بقوله: «تمييز المحدود عما يشاركه»[١١٧].

يتّضح مما تقدّم أنَّ الحدَّ هو ما يميز الشَّيء من غيره، وفصله من أقرب الأشياء بحيث منع من مخالفة غيره له[١١٨]. وللحدِّ شروط وضوابط ذكرها

النُّحاة في كتبهم، ولعلّ من أهمها أنْ يكون جامعًا مانعًا، ومنها استعمال الألفاظ الواضحة المبيِّنة للمُعرَّف، وعدم استعمال الكلمات التي تحتمل التّأويل والمجاز وغيرها.

لقد أولى الشَّيخ عبد السَّميع اليزديّ الحدّ النَّحويّ عناية وأهمية، وقد برزت مسألة الحدود النَّحويَّة في كتابه بشكل واضح، إلا أنَّهُ لم يستعمل لفظ الحدِّ، وإنَّما استعمل لفظ التَّعريف فقال بعد تعريفه للكلام: «فإنْ قُلتَ: لِمَ اخترت القول على اللفظ في التّعريف؟ قُلتُ: لأنَّهُ لا يُطلَق إلّا على الموضوع بخلاف اللفظ؛ فإنَّهُ يُطلَق عليه وعلى المهمل؛ فالقول جنس قريب ذكره في التّعريف أولى من ذكر الجنس البعيد»[١١٩]، فكرر كلمة (التّعريف) مرتين، ولم يقل ذكره في الحدّ، والذي يبدو أنَّ كليهما شيء واحد، قال الفاكهيّ: «اعلم أنَّ الحدَّ والتَّعريف في عرف النُّحاة والفقهاء والأصوليّين اسمان لمسمّى واحد، وهو ما يميّز الشيء عما عداه، ولا يكون كذلك إلّا ما كان جامعًا مانعًا»[١٢٠].

واعتمد الشَّيخ عبد السَّميع اليزديّ في حدوده وتعريفاته على مصادر متنوّعة منها كتاب سيبويه، وشرح الرَّضي، وألفيّة ابن مالك، وغير ذلك من المصادر، ومنهجه في الغالب قائم على ذكر الحدّ، أو التّعريف في بداية كلّ موضوع؛ فتارة يكون التّعريف خاصًا به، كتعريفه للكلام، قال: «الكلام ما اشتمل قولًا مفيدًا»[١٢١]، وتارة يتابع غيره من النَّحويّين، كما في تعريفه للمثنّى؛ إذ قال في حدِّه: «وهو كل اسم زيد عليه ألف، أو ياء ونون ليدلّ على أنَّ مع مفرده مثله»[١٢٢]، وأحيانًا يصرِّح بذلك، كما فعل في تعريفه للتّوكيد؛ قال: «وكما يُقال له التأكيد يُقال له التّوكيد والمؤكِّد، وهو كما عرّفه المحقّقون:

«تابع يقرّر أمر المتبوع في النّسبة، أو الشمول ولفظه»[١٢٣]، وتعريفه لعطف البيان؛ قال: «وهو كما عرفوه: تابع غير صفة يوضح متبوعه»[١٢٤].

وأحيانا يعرض للمعنى اللغويّ قبل الاصطلاحيّ كما في تعريفه الإعراب لغة، قال: «أَعْرَبْتُهُ: أيْ أَظْهَرْتُهُ، أو من: عَرِبَتْ مِعْدَتُهُ: إذا فَسَدَتْ»[١٢٥]، والملاحظ في بعض المواضع أنَّهُ يعرّف الموضوع تعريفًا بذكر خواصّه، أو عمله ويُسمّى التّعريف بذكر الخواص أو العمل، كما فعل ذلك في موضوع (كان وأخواتها)؛ قال: «وهي تجيء تامَّة، وقد تجيء ناقصة، فإنْ كانت تامّة لم تحتج إلى الخبر، ويسمَّى مرفوعها فاعلاً، وإنْ كانت ناقصة رفعت المبتدأ على أنْ يكون اسمًا لها، وتنصب الخبر على أنْ يكون خبراً لها»[١٢٦].

والأمثلة على ذلك كثيرة، وإنَّما الغاية ممَّا ذكرنا هو بيان عناية الشَّيخ عبد السَّميع اليزدي بالحدود والتّعريفات في كلِّ موضوع يعرض له؛ لما لها من أهمّية في توضيح فكرة الموضوع المراد شرحه.

السنة التاسعة/المجلد التاسع/العددان الثالث والرابع (٣٣-٣٤)
شهر جمادى الأولى ١٤٤٤هـ/كانون الأول ٢٠٢٢م

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث أوجز ما توصّلت إليه من نتائج ويمكن إجمالها بما يأتي:

١. بروز الظاهرة النحويّة في كتاب (نيل المرام ودُرّ النظام) بشكل واضح، فهي مبثوثة في ثنايا الكتاب، إذ شكلت أهم معالم الكتاب، ولا سيما ظاهرة التمثيل، بما تحمله من جِدةّ؛ فهو لم يتقيد بالقديم، وإنّما نحا منحىً جديداً في تمثيله للقاعدة النحويّة، وهذه من محاسن الكتاب التي تحسب للمؤلف.

٢. كشف البحث عن قدرة الشيخ اليزديّ العقليّة في توجيه قواعد النحو، وكفايته البارعة في هذا المنحى.

٣. كان أسلوبه في عرضه للمسائل النحويّة قائمًا على طريقة السؤال والجواب (فإن قُلْتَ – قُلْتُ).

الهوامش

١ . ينظر: أعيان الشيعة: ٨/ ١٦، وتراجم الرجال: ١/ ٢٩٢-٢٩٥، والذريعة إلى تصانيف الشيعة: ٢٤/ ٤٣٨، ونجوم السماء في تراجم العلماء: ١/ ٤٥٧.

٢ . ينظر: رسالة في اشتقاق اسم الفاعل من الأعداد/ ١٥٤، ومعجم البابطين (قسم شعراء الجمهورية الإسلامية الإيرانية).

٣ . ينظر: طبقات أعلام الشيعة: ١١/ ٧٣٤.

٤ . ينظر: ضوابط الأصول/ ١٠، وطبقات أعلام الشيعة: ١١/ ٦١٣.

٥ . ينظر: طبقات الشيعة: ١١/ ٦١٣.

٦ . نجوم السماء في تراجم العلماء: ١/ ٤٥٧.

٧ . ينظر: تراجم الرجال: ١/ ٢٩٢.

٨ . ينظر: طبقات أعلام الشيعة: ١١/ ٦١٣، ونتائج الأفكار/ ٥١.

٩ . وهو قيد التحقيق من الدكتور محمد نوري الموسوي بمشاركة الدكتورة نجلاء حميد مجيد، جامعة بابل.

١٠ . قام بتحقيق (القسم الأول): الباحث: حمزة حسن كاظم (رسالة ماجستير)، جامعة بابل.

١١ . حققها الدكتور محمد نوري الموسوي بمشاركة الدكتورة نجلاء حميد مجيد.

١٢ . ينظر: طبقات أعلام الشيعة: ١١/ ٦١٣.

١٣ . ينظر: المصدر نفسه: ١١/ ٦١٣.

١٤ . ينظر: معجم اللغة العربية المعاصر: ٣/ ١٣٤٢.

١٥ . مقاييس اللغة: ٣٠٩، مادة (خلف).

١٦ . التعريفات للجرجاني: ٨٣.

١٧ . قسم التحقيق (القسم الأوَّل): ١٤٦.

١٨ . المصدر نفسه: ١٥١.

١٩ . نيل المرام ودرّ النّظام (القسم الثاني): ١٧١ (مخطوط).

٢٠ . المصدر نفسه: ١٦٣.

٢١ . قسم التحقيق (القسم الأوَّل): ٢٦.
٢٢ . المصدر نفسه: ٢٦.
٢٣ . المصدر نفسه: ٦٨.
٢٤ . المصدر نفسه: ٧٥ – ٧٦.
٢٥ . المصدر نفسه: ٨٥.
٢٦ . المصدر نفسه: ٨٥.
٢٧ . المصدر نفسه: ١٢٦.
٢٨ . المصدر نفسه: ١٢٨.
٢٩ . نيل المرام ودرّ النّظام (القسم الثاني): ١٨٣-١٨٤ (مخطوط).
٣٠ . المصدر نفسه: ٢٢٥ (مخطوط).
٣١ . ينظر: أصول التفكير النحوي: ٢٤٧- ٢٤٨.
٣٢ . لسان العرب: ٩/ ٣٩، مادة (حذف).
٣٣ . الحذف والتقدير في النحو العربي: ٢٠٠.
٣٤ . لسان العرب: ٥/ ٧٤، مادة (قدر).
٣٥ . أسلوب الحذف في القرآن الكريم وأثره في المعاني والإعجاز: ٣٢.
٣٦ . مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٢/ ٢٦٨.
٣٧ . ينظر: أصول التفكير النحوي: ٢٤٨.
٣٨ . قسم التحقيق (القسم الأوَّل): ٤٥.
٣٩ . المصدر نفسه: ٦٦.
٤٠ . المصدر نفسه: ٤٧.
٤١ . المصدر نفسه: ٦٦.
٤٢ . نيل المرام ودُرّ النّظام (القسم الثاني): ٢٠٢ (مخطوط).
٤٣ . المصدر نفسه: ٢٨٢.
٤٤ . أي كلام العرب.
٤٥ . قسم التحقيق (القسم الأوَّل): ٦٦.
٤٦ . المصدر نفسه: ٦٦.
٤٧ . المصدر نفسه: ٩١.

٤٨ . قسم التحقيق (القسم الأوَّل): ١٠١.
٤٩ . المصدر نفسه: ٥٨.
٥٠ . المصدر نفسه: ٥٨.
٥١ . المصدر نفسه: ٨١.
٥٢ . المصدر نفسه: ٨١.
٥٣ . المصدر نفسه: ٨١.
٥٤ . ينظر: المصدر نفسه: ٩٩.
٥٥ . ينظر: المصدر نفسه: ٩٢.
٥٦ . المصدر نفسه: ١٣٦.
٥٧ . مقاييس اللغة: ٦٢، مادة (أصل).
٥٨ . لسان العرب: ١١/ ١٦، مادة (أصل).
٥٩ . التعريفات للجرجاني: ٢٣.
٦٠ . العين: ٣/ ١٣٨٨، مادة (فرع).
٦١ . مقاييس اللغة: ٨١٣، مادة (فرع).
٦٢ . التعريفات للجرجاني: ٢٣.
٦٣ . قسم التحقيق (القسم الأوَّل): ٣٥.
٦٤ . المصدر نفسه: ٢٠.
٦٥ . نيل المرام ودُرّ النّظام (القسم الثاني): ٢٥٧ (مخطوط).
٦٦ . قسم التحقيق (القسم الأوَّل): ٣٨.
٦٧ . المصدر نفسه: ٤٠.
٦٨ . المصدر نفسه: ٤١.
٦٩ . المصدر نفسه: ٤٢.
٧٠ . المصدر نفسه: ٦٢.
٧١ . المصدر نفسه: ٦٢.
٧٢ . المصدر نفسه: ٦٨.
٧٣ . ينظر: المصدر نفسه: ٧٦ – ٧٧.
٧٤ . المصدر نفسه: ١٢٠.

٧٥ . قسم التحقيق (القسم الأوَّل): ٥٧ - ١٢٤ .
٧٦ . المصدر نفسه: ٥٣ .
٧٧ . ينظر: نيل المرام ودرّ النّظام (القسم الثاني): ٢٥٨ (مخطوط).
٧٨ . ينظر: المصدر نفسه: ٢٥٨ .
٧٩ . ينظر: المصدر نفسه: ٢٥٨ .
٨٠ . لسان العرب: ٤/ ٤٣١، مادة (شهر).
٨١ . الأحكام التقويمية في النحو العربي: ٨٧.
٨٢ . قسم التحقيق (القسم الأوَّل): ١٣ .
٨٣ . المصدر نفسه: ١٢ .
٨٤ . نيل المرام ودُرّ النّظام (القسم الثاني): ٢٠٧ (مخطوط).
٨٥ . المصدر نفسه: ٢٠٧ .
٨٦ . ينظر: المصدر نفسه/ ٢٠٧ .
٨٧ . الكليّات: ٢٢٧ .
٨٨ . التعريفات للجرجاني: ٤٩ .
٨٩ . قسم التحقيق (القسم الأوَّل): ٣٧.
٩٠ . المصدر نفسه: ٨٧.
٩١ . المصدر نفسه: ١٣٦ .
٩٢ . المصدر نفسه: ١٤٥ .
٩٣ . نيل المرام ودُرّ النّظام (القسم الثاني): ٢٣٥-٢٣٦ (مخطوط).
٩٤ . المصدر نفسه: ١٨٨-١٨٩ .
٩٥ . المصدر نفسه: ٢٣٤ .
٩٦ . المصدر نفسه: ٢٤١ .
٩٧ . المصدر نفسه: ٢٧٧ .
٩٨ . المصدر نفسه: ٢٨٣ .
٩٩ . المصدر نفسه: ٢٨٩ (مخطوط).
١٠٠ . لسان العرب: ١١/ ٦١٠، مادة (مثل).
١٠١ . كشّاف اصطلاحات الفنون: ٢/ ١٤٤٧ .

١٠٢ . ينظر: كشّاف اصطلاحات الفنون: ٢/ ١٤٤٧.
١٠٣ . نيل المرام ودُرّ النّظام (القسم الثاني): ١٨٠ (مخطوط).
١٠٤ . المصدر نفسه: ١٨٦.
١٠٥ . المصدر نفسه: ١٨٦ (مخطوط).
١٠٦ . المصدر نفسه: ٢٠٥.
١٠٧ . المصدر نفسه: ٢٠٥.
١٠٨ . المصدر نفسه: ٢٦٨.
١٠٩ . المصدر نفسه: ٢٦٩.
١١٠ . المصدر نفسه: ٢٩٣.
١١١ . المصدر نفسه: ٢٩٥.
١١٢ . مقاييس اللغة: ٢٢٢.
١١٣ . المحكم والمحيط الأعظم: ٢/ ٥٠٤.
١١٤ . التعريفات للجرجاني: ٦٧.
١١٥ . الإيضاح في علل النحو: ٣٦.
١١٦ . مسائل خلافيّة في النحو: ١/ ٤٧.
١١٧ . اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٤٥.
١١٨ . ينظر: شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي: ٤٢.
١١٩ . قسم التحقيق (القسم الأوَّل): ٤.
١٢٠ . شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي: ٢٩.
١٢١ . قسم التحقيق (القسم الأوَّل): ٤.
١٢٢ . المصدر نفسه: ٣٨.
١٢٣ . نيل المرام ودُرّ النّظام (القسم الثاني): ١٩٢ (مخطوط).
١٢٤ . المصدر نفسه: ٢٠٠ (مخطوط).
١٢٥ . قسم التحقيق (القسم الأوَّل): ١٥.
١٢٦ . المصدر نفسه: ٧١.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

أولًا: الكتب المخطوطة:

١. غاية المسؤول ونهاية المأمول: عبد السميع محمد علي اليزديّ الحائري (ت بعد ١٢٦٠ هـ)، وهو قيد التحقيق: د. محمد نوري الموسويّ، د. نجلاء حميد مجيد.

٢. نيل المرام ودر النظام (القسم الثاني): عبد السميع اليزديّ (١٢٦٠ هـ). وهو قيد التحقيق.

ثانيًا: الكتب المطبوعة:

١. الأحكام التقويمية في النحو العربيّ (دراسة تحليليّة): نزار بنيان شمكلي، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١١م.

٢. أسلوب الحذف في القرآن الكريم وأثره في المعاني والإعجاز: الدكتور مصطفى شاهر، دار الفكر، عمان ن؛ الأردن، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٣. أصول التفكير النحوي: الدكتور علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٤. أصول السرخسيّ: لأبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسيّ (ت: ٤٩٠ هـ)، تحقيق: أبو الوفا الأفغانيّ، لجنة إحياء المعارف النعمانية، حيدر باد، الهند، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م

٥. أعيان الشيعة: السيد محسن الأمين، تحقيق: حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٦. تراجم الرجال: السيد أحمد الحسنيّ، مطبعة صدر، قم المقدسة، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، ١٤١٤ هـ.

٧. التعريفات: علي بن محمد الجرجاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.

٨. الحذف والتقدير في النحو العربي: الدكتور علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة، القاهرة، مصر، ٢٠٠٧ م.

٩. الذريعة إلى تصانيف الشيعة: الشيخ آقا بزرك الطهراني (ت: ١٣٨٩ هـ)، دار الأضواء، بيروت، ط٣، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

١٠. شرح كتاب الحدود في النحو، أبو عبد الله الفاكهي النحوي (ت: ٩٧٢ هـ)، تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، ١٩٨٨ م.

١١. ضوابط الأصول: السيد محمد إبراهيم بن محمد باقر القزوينيّ الحائريّ (ت: ١٢٦٢ هـ)، تحقيق: السيد مهدي الرجائيّ، العتبة الحسينية المقدسة، قسم الشؤون الفكرية والثقافية، شعبة إحياء التراث الثقافي والديني، كربلاء المقدسة، العراق، ط١، ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م.

١٢. طبقات أعلام الشيعة: الشيخ آغا بزرك الطهرانيّ (ت: ١٣٨٩ هـ)، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

١٣. العين: للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٠ هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، مطبعة أسوة، طهران، إيران، ط٣، ١٤٣٢ هـ - ق.

١٤. كشّاف اصطلاحات الفنون: محمد علي التهانوي (ت: بعد ١١٥٨ هـ)، تحقيق: د٠ علي دحروج، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٦ م.

١٥ . الكليات: لأبي البقاء، موسى الحسيني القريمي الكفوي (ت: ١٠٩٤ هـ)، راجعه وعلق عليه: د. محمد محمد تامر، دار الحديث، القاهرة، مصر، ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م.

١٦ . لسان العرب: لـابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبي الفضل، جمال الدّين (ت: ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، لبنان، ط ١، (د ت).

١٧ . لمع الأدلة في أصول النحو: لـ أبي البركات، عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (ت: ٥٧٧ هـ)، يحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م.

١٨ . معجم البابطين، لشعراء العربية في القرنين التاسع عشر والعشرين: قسم شعراء الجمهورية الإيرانية، مؤسسة عبد العزيز سعود البابطين الثقافية، ٢٠٢١ م.

١٩ . معجم اللغة العربية المعاصر: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط ١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

٢٠ . مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لـ أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيّ الدِّين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.

٢١ . مقاييس اللغة: لـ أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت: ٣٩٥هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

٢٢ . نتائج الأفكار: للسيد إبراهيم بن محمد باقر الموسوي القزويني الحائري (ت: ١٢٦٢ هـ)، تحقيق: العتبة الحسينية المقدسة، قسم الشؤون الفكرية والثقافية، شعبة إحياء التراث الثقافي والديني، كربلاء، العراق، ط ١، ١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م.

٢٣ . نجوم السماء في تراجم العلماء: الميرزا محمد مهدي الكهنوي الكشميري (ت: ١٣٠٩ هـ)، مكتبة بصيرتي، قم، إيران، ١٣٩٧ هـ.

ثالثًا: الرسائل والأطاريح:

- نيل المرام ودر النظام: عبد السميع محمد علي اليزديّ الحائريّ (ت بعد ١٢٦٠ هـ)، تحقيق (القسم الأول): مدرس مساعد: حمزة حسن كاظم، كلية التربية للعلوم الإنسانيَّة، جامعة بابل، ٢٠٢١م.

رابعًا: البحوث:

- رسالة في اشتقاق اسم الفاعل من الأعداد: الدكتور محمد نوري الموسويّ، الدكتورة نجلاء حميد مجيد، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، المجلد (١)، العدد (٤٠)، ٢٠٢١م.